Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

The Ninth International Scientific Academic Conference
Under the Title “Contemporary trends in social, human, and natural sciences”
المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع
تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية، والطبيعية"
17 - 18 يوليو – تموز 2018 - اسطنبول – تركيا
http://kmshare.net/isac2018

دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلة التحكيم الاكاديمي نموذج مقترح

إعداد

أ.د. عبد الرحمن عبيد القرني م. محمد يوسف المنتشري

The Role of Electronic Arbitration In Solving The Problem of Academic Arbitration, A proposed Model

Abdulrahman E. Alqarni, Mohammed Y. Almuntasheri.

Abstract: This research aimed at identifying the role of Electronic Arbitration In Solving The Problem of Academic Arbitration and submitting a proposed model for this role. To achieve the objective of the research, a descriptive methodology was adopted, the researchers prepared a questionnaire consisted of 20 items divided into two dimensions : problems of academic arbitration and the role of Electronic Arbitration In Solving these problems. The sample of the research consisted of 80 students in post-graduate programs in King Abdul-Aziz university. The results of the study showed the following problems: the absence of agreed standards for academic arbitration, the contradiction of the opinions of arbitrators, the delayed responses from the arbitrators, the arbitrators are not informed about the standards of thesis printing and layout, neglecting the response to the researcher, and some other problems. The results also showed the electronic arbitration can perform a great role in solving these problems.

In Light of these findings, the researchers suggested a proposed a model for the role of electronic arbitration in Solving The Problem of Academic Arbitration, they also made some recommendations to activate electronic arbitration.

دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلة التحكيم الاكاديمي نموذج مقترح

حسن بن عبدالله حسن القرني عبدالرحمن بن عبيد علي القرني

الملخص

هدف البحث الحالي إلى تعرف دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلة التحكيم الأكاديمي وتقديم نموذج مقترح لهذا الدور، واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وأعد الباحثان استبانة مكونة من 20 فقرة موزعة على بعدين: مشكلات التحكيم الأكاديمي، ودور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي، وتم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من 80 طالب في برامج الدراسات العليا بجامعة الملك عبد العزيز، وأظهرت استجابات أفراد العينة المشكلات التالية: عدم وجود معايير متفق عليها بين المحكمين بخصوص التحكيم، التناقض بين نتائج التحكيم من محكم إلى محكم آخر، بطء الإجراءات الإدارية مما يؤدي إلى تأخر تلقي ردود المحكمين، عدم إطلاع المحكمين على معايير إخراج الرسائل العلمية في الجامعات المختلفة، وإهمال بعض المحكمين للرد على الباحث، إلى جانب بعض المشكلات الأخرى، وأظهرت النتائج أن التحكيم الإلكتروني يُمكن أن يؤدي دوراً كبيراً في حل تلك المشكلات.

وفي ضوء تلك النتائج، تم وضع نموذج مقترح لدور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي، وتقدم الباحثان ببعض التوصيات لتفعيل دور التحكيم الإلكتروني

دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلة التحكيم الاكاديمي نموذج مقترح

مقدمة

تلعب الجامعات دوراً كبيراً في تقدم المجتمعات المعاصرة، وذلك عن طريق إعداد القوى البشرية ذات المهارات التقنية والإدارية في مختلف العلوم والمعارف، وتزويد المجتمعات بالأفراد المزودين بتخصصات علمية وإنسانية متنوعة، إلى جانب دور الجامعات في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي وتدعيم الاتجاهات والقيم الإنسانية المرغوبة، أما الجانب الأكثر أهمية في عمل الجامعات فيتمثل في دورها الرئيس في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية في هذا العصر الذي يُوصف بعصر الثورة الرقمية.

ويُعد البحث العلمي أحد المؤشرات الهامة التي تؤخّذ في الاعتبار عند المفاضلة بين الجامعات باعتبارها بيوت خبرة تُسخّر البحث العلمي لخدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، متوخية في ذلك الاسهام في رقي الفكر وتقدم العلم، و تنمية القيم الانسانية و تزويد البلاد بالمتخصصين والخبراء في مختلف المجالات، واعداد الانسان للألفية الثالثة مزودا بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليسهم في بناء وتدعيم المجتمع، وصنع مستقبل الوطن، وخدمة الانسانية ويهتم البحث العلمي بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والمؤسسات الانتاجية والهيئات العلمية عربية وأجنبية (شحاته، 2001، ص58).

والحاجة إلى البحوث والدراسات العلمية في حالة ازدياد مطرد لا تعرف الوقوف عند مستوى معين، وذلك لصلتها وارتباطها بمستجدات الحياة وتحدياتها التي لا تعرف الركود، ولغرض مواكبة ما يحصل في حياة الشعوب من تطور وتغير لابد من الاستمرار في البحث العلمي في مختلف المجالات، ويتجسد الاهتمام بالبحث العلمي فيما توليه المؤسسات الاكاديمية ومراكز البحوث من أهمية لأساليب البحث العلمي وتأهيل الباحثين للقيام بالبحوث العملية بطريقة تضمن الدقة، وتحقيق أغراض العلم وأهدافه التي يسعى إلى بلوغها (عطية، 2009، ص25-26).

وتمر عملية إعداد البحوث والدراسات العلمية في مرحلتي الماجستير أو الدكتوراه، أو أبحاث الترقية المعدة للنشر في الدوريات العلمية المحكمة، بالعديد من المراحل، وصولاً إلى عملية تحكيم البحوث والدراسات قبل إقرارها أو قبولها للنشر، ولا تقتصر عملية التحكيم على جانب من جوانب البحث العلمي دون غيرها، فهي عملية شاملة لكافة تلك الجوانب، بما في ذلك منهجية البحث وإعداد الأدوات والنتائج التي توصل إليها البحث، وغير ذلك من عناصر متعددة يتضمنها البحث العلمي، وتوضح الغانم (2008، ص 762) أن أهمية التحكيم العلمي تتمثل في تحديد وتوضيح بعض النقاط التي قد يُغفلها الباحث والتي تُعد مهمة لتكتمل الصورة العامة للبحث، واستدراك الأخطاء والخلل الذي قد يقع فيه الباحث سواء في منهجية الرسالة أو في أدبيات الدراسة وإعداد أدواتها، واكتشاف السرقات العلمية ومواطن الضعف والقصور في نظام الإشراف العلمي، وبالإضافة إلى ما سبق يوضح (الشيخ، 2014، ص 84) ان العناية التي تحظى بها برامج الدراسات العليا، وسبل تحكيم الأطروحات الجامعية تمثل أحد أهم مؤشرات التقدم والتنمية المجتمعية وإحدى الوسائل اللازمة لتحسين السمعة الأكاديمية التي تضمن تسويق واسع النطاق للبرامج الدراسية.

ورغم تأكيد كثير من المتخصصين على أهمية التحكيم العلمي، وتطوره منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن بعض المتخصصين قد أبدوا ملاحظات كثيرة على كفاءة التحكيم العلمي بصورته الحالية في ضبط جوة البحث العلمي، لا

سيما في قطاع العلوم الاجتماعية، واشارت دراسة مجلس الأبحاث البريطانية Research Council UK 2006 إلى مشاكل عديدة منها صعوبة الحصول على محكمين مؤهلين، وعدم خلو التحكيم العلمي من الأخطاء، علاوة على انشغال الموهوبين من المحكمين بأنشطة تحكيمية لمجالس الأبحاث العلمية (الحايس، 2010، ص35)، كما أظهرت دراسة عالم (2011) وجود العديد من المشكلات الخاصة بتحكيم البحوث العلمية ومنها عدم الموضوعية و التحامل وتحري العيوب، وأوصت بضرورة تحديد معايير دقيقة للتحكيم العلمي، ووجود قاعدة بيانات للمحكمين، وتحديد فترة زمنية لإنجاز عملية التحكيم، وأشارت دراسة مقدم (2011) إلى عدم وجود معايير دقيقة لتحكيم البحوث والرسائل الجامعية، وكذلك أوضحت دراسة الحربي (2011) العديد من المشكلات المتعلقة بالتحكيم الأكاديمي ومنها طول الإجراءات الإدارية الخاصة بإنجاز عملية التحكيم.

واتجهت جهود الأكاديميين لعقد مؤتمرات عالمية متخصصة لدراسة تحكيم البحوث العلمية، منها المؤتمر العالمي الأول عن تحكيم البحوث وعُقد في مدينة شيكاجو بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1989، والمؤتمر الثاني في نفس المدينة عام 1993، وعُقد المؤتمر الثالث في مدينة براغ التشيكية عام 1998، وكشفت نتائج العديد من البحوث عن فروقات كبيرة في ممارسات الدوريات بخصوص تحكيم البحوث العلمية (الخليفة، 2010، ص 3)، وعُقدت مؤتمرات مماثلة في الدول العربية، ومنها ندوة التحكيم العلمي "أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية" والذي نظمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 2008.

ونتيجة لهذه المشكلات المرتبطة بالتحكيم الأكاديمي التقليدي، ظهرت العديد من أشكال التحكيم الحديثة البديلة لنمط التحكيم الأكاديمي التقليدي القائم على الحجب الفردي لهوية المحكمين حيث هوية المؤلفين معروفة للمحكمين ولكن هوية المحكمين محجوبة عن المؤلفين، ومن الأنماط المستحدثة نمط التحكيم المفتوح حيث هويات المؤلفين والمحكمين معروفة لبعضهم لبعض، و النمط الحديث المعتمد على النشر الإلكتروني والذي يسمح بالتحكيم المفتوح للأبحاث الكترونيا من قبل جميع المهتمين بتحكيم وتقييم الدراسة المنشورة سواء قبل أو بعد تحكيمها تقليديا، والأنماط الثلاثة الأخيرة يطلق عليها أحيانا الأنماط الحديثة للتحكيم العلمي (عبد الجواد، 2008، ص 755)

وظهر التحكيم الإلكتروني مع ظهور النشر الإلكتروني، واتاح هذا التحكيم بأن يكون نظام التحكيم مفتوحاً ليس فقط بين المحكم والمؤلف ولكن أيضاً بين القراء الراغبين في تتبع النقاش العلمي الذي يُمكن ان يستمر طيلة فترة التحكيم (الحايس، 2010، ص 44)، وتشير دراسة آل الشيخ (2008) إلى أن التحكيم الإلكتروني ساعد على إزاحة عبء التكلفة المادية في النشر والتحكيم بحوالي 20-30%، وسرعة الحصول على المادة العلمية وانتشارها ونقد المادة العلمية المنشورة من قبل محكمين مستقلين أو هيئات ومؤسسات مستقلة، تقوم بنشر توصياتها على شكل رسائل إلكترونية، أو نشرات موجهة للمؤلف أو المحرر أو المجلة، وتكون متاحة للجميع للقراءة بشكل كبير.

وفي ضوء العرض السابق تتضح أهمية التحكيم الأكاديمي كأحد العمليات الهامة السابقة لإقرار الدراسات والرسائل العلمية أو نشر الأبحاث العلمية في الدوريات المتخصصة، كما يتضح وجود العديد من المشكلات المرتبطة بإجراء التحكيم بصورته التقليدية، ومن جهة أخرى التطورات التي صاحبت عملية النشر، والحاجة إلى تطوير عملية التحكيم

وهو ما أدى إلى ظهور التحكيم الإلكتروني كأحد الحلول المقترحة لتجاوز المشكلات الخاصة بتحكيم الدراسات والأبحاث العلمية.

مشكلة البحث

شهد التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً خلال الأعوام الماضية، وشهد زيادة كبيرة في عدد الجامعات السعودية والذي بلغ 32 جامعة حكومية إلى جانب العديد من الجامعات الأهلية، ورافق هذا التطور ازدياد أعداد الطلاب والطالبات في مرحلة الدراسات العليا في تلك الجامعات، وتشير أخر الإحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء أن عدد الطلاب والطالبات المقيدين منهم والمستجدين في مرحلة الدراسات العليا في الجامعات السعودية قد تجاوز 100000 طالب وطالبة (www.stats.gov.sa)

ومع الأخذ في الاعتبار العديد من العوامل التي تم التطرق إليها فيما سبق، ومنها ما ورد من مشكلات مرتبطة بالتحكيم الأكاديمي في صورته التقليدية، والحاجة إلى إيجاد أشكال جديدة للتحكيم تسمح بتجاوز تلك المشكلات من جهة، ومتابعة التطورات الحادثة في عملية نشر الأبحاث ومنها النشر الإلكتروني من جهة أخرى، والحاجة إلى مواكبة الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب والطالبات في مرحلة الدراسات العليا في الجامعات السعودية وقلة أعداد المحكمين المتخصصين، بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي أُجريت في المملكة العربية السعودية حول التحكيم الإلكتروني كأحد الاشكال الحديثة للتحكيم العلمي، فإن هذه العوامل مثلت محل اهتمام الباحث في الدراسة الحالية، وعلى هذا الأساس تتحدد مشكلة البحث الحالي في الإجابة عن الاسئلة التالية

1. ما المشكلات الخاصة بالتحكيم الأكاديمي؟
2. ما دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي؟
3. ما النموذج المقترح لإجراء عملية التحكيم الإلكتروني؟

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى:

1. تعرف المشكلات الخاصة بالتحكيم الأكاديمي.
2. تعرف دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي.
3. وضع نموذج مقترح لإجراء عملية التحكيم الإلكتروني.

أهمية البحث

1. قد يسهم البحث الحالي في جذب اهتمام الباحثين نحو موضوع التحكيم الإلكتروني لإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع.
2. ترجع أهمية هذا البحث إلى تناوله لموضوع التحكيم بشكل عام والتحكيم بشكل خاص، وهو من المواضيع الشديدة الأهمية في مراحل إعداد البحوث والدراسات العلمية على اختلاف أنواعها.
3. قد يسهم في تقديم نموذج مقترح للتحكيم الإلكتروني بما يسمح بتجاوز المشكلات المرتبطة بالتحكيم الأكاديمي في صورته التقليدية.

حدود البحث :

يتمثل الحد البشري للبحث الحالي في طلاب برامج الدراسات العليا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه بجامعة الملك عبد العزيز، وبالنسبة للحد الزماني فقد تم إجراء البحث خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1439 هـ – 2018 م.

مصطلحات البحث :

تم تعريف مصطلحات البحث على النحو التالي:

- التحكيم الأكاديمي

يعرف الشيخلي (2008، ص 182) التحكيم الأكاديمي بأنه "عملية نقد ومراجعة الرسائل العلمية من قبل متخصصين، وذلك لتأكيد مدى صلاحيتها للإجازة من عدمها"

وتعرفه الحربي (2010، ص 16) بأنه "تقويم للرسالة من خلال قراءتها وفحصها بصورة علمية ناقدة من قبل لجنة المحكمين، ومن ثم إصدار أحكام عن مدى مناسبة وصلاحية الرسالة العلمية من عدمها، سواء لدرجة الماجستير أو الدكتوراه، وذلك برفضها أو بتقرير قابليتها للمناقشة بدون وجود تعديلات، أو صلاحيتها لذلك بعد إجراء تعديلات معينة عليها"

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه "عملية نقد ومراجعة شاملة لكافة عناصر الرسالة العلمية، وتهدف إلى توجيه انتباه الباحث نحو كافة مواطن الخلل الواردة في الرسالة، والعمل على تصحيحها وتصويبها بما يتفق مع قواعد البحث العلمي المتعارف عليها"

- التحكيم الإلكتروني

يُعتبر هذا المصطلح ذا صبغة قانونية في الاساس ويوضح فضل المولى (2016، ص9) أن التحكيم الإلكتروني هو "التحكيم الذي يتم إجرائه عبر شبكة الانترنت، ويكتسب صفة الالكترونية من الطريقة التي يتم بها، حيث يتم بطريقة سمعية وبصرية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال، دون حاجة إلى التقاء أطراف النزاع والمحكمين في مكان معين"

ويعرف فراج (2009) التحكيم الإلكتروني بأنه "التحكيم الذي يتم في بيئة إلكترونية عبر برمجيات للتحكيم تُعرف باسم نظم متابعة المقالات إلكترونياً Electronic Manuscript System، ويتم التحكيم باستخدام العديد من الأساليب للتواصل بين أطراف عملية التحكيم ومنها: البريد الإلكتروني، القوائم البريدية، اسلوب الردود اللاحقة للتحكيم، والمستودعات الرقمية"

ويعرف الباحث التحكيم الإلكتروني إجرائياً بأنه "إجراء عملية نقد ومراجعة شاملة لكافة عناصر الرسائل العلمية لمرحلتي الماجستير والدكتوراه، وفق معايير محددة، وعبر منصة إلكترونية خاصة تضم قاعدة بيانات شاملة للأكاديميين المحكمين في مختلف التخصصات العلمية"

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

مفهوم التحكيم الأكاديمي

بدأ الاهتمام بمفهوم التحكيم الأكاديمي حين أدرك محررو الدوريات العلمية أهمية وجود قدر من التحكم في جودة الأعمال المقدمة للنشر، واسفرت جهودهم عن نظام تحكيم النظراء الحديث وذلك في القرن التاسع عشر، ولم ينتشر هذا النظام بشكل كبير إلا منذ أواسط القرن العشرين (زرنيك، 2005، ص77)، ومن الأمثلة على ذلك أن أبحاث العالم "اينشتاين" Einstein التي نُشرت في مطلع القرن العشرين في مجلة Annalen Der Physik لم تخضع للتحكيم العلمي، ولم يطلع عليها قبل نشرها سوى رئيس تحرير المجلة العالم "ماكس بلانك" Max Planck ومساعده "فيلهلم فين" Wilhelm Wien، ولم توجد لجنة علمية متخصصة في تحكيم الابحاث العلمية التي تُنشر في تلك المجلة حينئذ (عالم، 2011، ص 173).

وهدف نظام التحكيم للعمل كآلية دقيقة للتحكم في جودة الأبحاث العلمية، وذلك من خلال التمييز بين الأبحاث الجيدة والضعيفة، وحاول المحررون آنذاك نشر الأبحاث عالية الجودة فقط، والاستناد إلى معايير شتى للحكم على جودة الأبحاث، ومطابقة تلك الأبحاث لمعايير منهجية معينة، وإضفاء المشروعية على المعرفة العلمية (زرنيك، 2005، ص78).

ويُقصد بالتحكيم الأكاديمي توظيف المنهج العلمي في تقويم البحوث المقدمة في المجلات أو المؤسسات البحثية، وذلك من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها، وتحديد مدى صلاحيتها للنشر، أو أنه إخضاع عمل علمي أو بحث أو أفكار مؤلف للفحص من قبل خبراء آخرين في المجال نفسه (عالم، 2011، ص 173)، أو أنه تقدير قيمة البحث والحكم على مستواه العلمي ومعرفة أوجه الإجادة أو القصور فيه ومدى نجاح أو فشل الباحث في تطبيق معايير البحث العلمي ومناهجه ومدى نجاح الباحث في عمله وفق معايير محددة (عبد الحميد، 2008، ص 149).

ويُعرف كذلك بأنه نظام علمي قائم على مجموعة من الأسس والمعايير، يهدف إلى الارتقاء بجودة المنتج العلمي (بحثاً، مشروع علمي، مقالة علمية)، وذلك عن طريق الفحص المنهجي الدقيق والتدقيق العلمي العميق، والتقييم الموضوعي للمنتج العلمي، والحكم على مدى صلاحيته للنشر، مع إبداء الملاحظات المنهجية التي تُسهم في تطوير فكرة العمل العلمي، وتنمي من مهارات الباحث بعد مراجعة الملاحظات، وذلك بهدف الارتقاء بجودة المنتج العلمي وضبطه واعتماده وفق الشروط العلمية المتعارف عليها (الحايس، 2008، ص 42).

وارتبط التحكيم الأكاديمي بالبحث العلمي ارتباطاً وثيقاً وبعمل الباحثين في كافة ميادين البحث العلمي وفي كافة مراحل عمل الباحثين، بدءاً من دراستي الماجستير والدكتوراه، وصولاً إلى الأبحاث العلمية المعدة للنشر في المجلات والدوريات العلمية المحكمة، بل وأمتد مجال التحكيم في كثير من الأحيان إلى المقالات العلمية والكتب المتخصصة.

أهداف التحكيم الأكاديمي

يُعد التحكيم الأكاديمي أحد أهم محددات الارتقاء بجودة البحث العلمي كأحد مرتكزات التقويم الأكاديمي، حيث أنه من خلال عمليات ومراحل التحكيم الأكاديمي يتم إعطاء الموافقة النهائية على البدء بإجراء الدراسة البحثية، وما يتعلق بالنشر النهائي من خلال الدوريات العلمية المتخصصة أو من خلال الملتقيات العلمية (الصاوي، 2017، ص 83).

ويُمكن استعراض أهداف التحكيم الأكاديمي، حسب اختلاف طبيعة الأعمال المقدمة للتحكيم، فبالنسبة للرسائل والدراسات الجامعية في مرحلتي الماجستير أو الدكتوراه، وبالنسبة للرسائل الجامعية، فإن أهمية التحكيم الأكاديمي يُمكن إيجازها على النحو التالي (الحربي، 2010، ص43-44):

1. تحديد وتوضيح بعض النقاط والموضوعات التي أغفلها الباحث وتُعد مهمة ولا بد من وضعها في البحث لتكتمل الصورة العامة له، ولإثراء البحث المقدم.
2. تكملة عمل المشرفين، من خلال ما يقدمه المحكمون من ملاحظات جادة للباحثين.
3. منح الإجازة للطالب للحصول على الدرجة العلمية، سواء الماجستير أو الدكتوراه.
4. استدراك الأخطاء والخلل الذي قد يقع فيه الباحث، سواء في منهجية الرسالة، أوفي أدبياتها ودراساتها السابقة وبالتالي تم تعديلها وتصحيحها.
5. اكتشاف السرقات العلمية التي قد تقع من بعض الباحثين، والحيلولة دون وقوعها وتفشي حدوثها بصورة متكررة.
6. المساهمة في تقويم الرسائل العلمية المقدمة، ورفع مستوى جودتها.
7. اكتشاف مواطن الضعف والقصور في نظام الإشراف العلمي من خلال مستوى الرسائل العلمية المقدمة ونوعيتها.
8. المساهمة في تحسين وتطوير أداء المشرفين الجدد من خلال التعرف إلى آراء وأفكار وتوجيهات المحكمين الأكثر خبرة ودراية ومعرفة في هذا المجال.
9. العمل على ربط الأبحاث والرسائل المقدمة بمتطلبات التنمية واحتياجات المجتمع، وزيادة الاستفادة منها من خلال إعطاء وزن لهذا البعد في عملية التحكيم.
10. تشجيع التعاون والتنسيق لوضع آليات للشراكة بين الجامعات المحلية أو الإقليمية أو العالمية من خلال عملية التحكيم العلمي للرسائل العلمية.

أما بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية والمجلات الدورية، فإنها تسعي من خلال العمل بنظام التحكيم الأكاديمي إلى تحقيق العديد من الاهداف الخاصة بضبط جودة الدراسات والأبحاث العلمية، والتأكد من إعدادها وفق المعايير العلمية المتعارف عليها، ويُمكن إيجاز تلك الأهداف على النحو التالي (الحايس، 2010، ص 42)

1. وضع ضوابط ومعايير للمؤلفين في العلم بوجه عام.
2. ضبط الجودة في البحوث العلمية عن طريق التمييز بين الأبحاث الجيدة والضعيفة، حيث يسعى المحررون إلى نشر أبحاثاً عالية الجودة فقط.
3. صنع القرار بشأن النشر أو منح التمويل، حيث يُستخدم التحكيم لتحديد مدى قبول أو رفض عملية النشر .
4. تحسين جودة القرارات ومصداقيتها بشأن قبول النشر أو أولوية التمويل باعتباره مدخل مهم في صنع قرارات الدعم المستقبلي أو النشر.

5. إيقاف المشروعات العلمية منخفضة الكفاءة مبكراً ضمن دورة البحث والتنمية، وتوجيه المخصصات المالية لمشروعات أكثر إفادة للتنمية.
6. الارتقاء بمعايير التخصص العلمي، وإرسائها عن طريق كل من المؤلفين والمحررين والمراجعين.
7. تقديم تقييم عادل غير منحاز وحذر وأمين للبحث العلمي.
8. معرفة إمكانية تعميم نتائج البحوث في أماكن أخرى، واستبعاد التوافه من المواد قبل عملية نشر البحوث.

وفي ضوء العرض السابق، فإن عمل المحكمين يكتسب أهمية خاصة في كافة مؤسسات البحث العلمي، بما يشمل الجامعات والمؤسسات البحثية والمجلات العلمية المحكمة التي تسعى إلى عرض المؤلفات العلمية للباحثين، على اختلاف ميادين اهتمامات تلك المؤسسات والمجلات العلمية المحكمة.

أساليب التحكيم

تُصنف أساليب التحكيم إلى ثلاثة أنواع، وذلك حسب طبيعة العمل الموكل إلى المحكم، والمدى الذي تتيحه المؤسسة البحثية للمحكم في الحكم على عناصر العمل البحثي المقدم إليه، وذلك على النحو التالي (الشيخ، 2014، ص90-91):

الاسلوب المغلق: يقوم هذا الاسلوب على وضع أسئلة محددة تتطلب من المقيّم أو المحكم إجابات محددة، وتتضمن أسئلة أو جمل استفسارية تتعلق بالبحث ورأي المقيّم أو المحكم في جوانب معينة، تشمل أصالة البحث وإضافته العلمية ومنهجيته ولغته وعادة ما تكون مبنية على مجموعة من المعايير المقيدة للمُقيّم، ولا تترك له حرية استخدام معايير أو تعابير لمزاولة حكمه، وهناك أشكال مختلفة لهذا الأسلوب، ويُبدي بعض المختصون اعتراضهم على هذا الأسلوب باعتباره يُشكل قيداً سلوكياً لعملية التحكيم ويقلل من إتقان المحكم لمكامن القوة والضعف في البحث.

الأسلوب المفتوح: يقوم هذا الأسلوب على انتاج نمط تحكيمي يتيح حرية أكبر للمحكم لإبداء آرائه ومعالجة جوانب القوة والضعف، ويرتكز هذا الأسلوب على معايير تحكيم أكثر انفتاحاً وإبداعية حيث يُزود المحكم بأسئلة يجيب عنها بالطريقة والمنهج الذي يناسبه ضمن الخطوط العامة لمعايير التحكيم، يؤخذ على هذا الأسلوب أن بعض المحكمين قد يلجأون للاختزال في الاجابة وظهور اختلاف في المعايير التحكيمية المستخدمة باختلاف آراء المحكمين وقناعاتهم.

الأسلوب المشترك (مغلق ومفتوح): يقوم هذا الأسلوب على الجمع بين الأسلوبين (المغلق والمفتوح) ويُفترض أن يكون هذا الأسلوب من الناحية النظرية والمنطقية جامعاً بين مزايا الأسلوبين، إلا أن بعض المحكمين يكتفون بالاختصارات والخيارات المحددة ويتجنبون الأسئلة المفتوحة، كما يُمكن لهذا الاسلوب أن يخلق تناقضاً بين ما يطلبه المحكم في ملاحظاته، وما يطلبه من تعديلات.

وهناك تصنيف آخر لأساليب التحكيم حسب طبيعة العلاقة بين المحكم والمؤلف أو الباحث، وذلك على النحو التالي حوالة (2012، ص8):

تحكيم مجهول (سري): يعني عدم معرفة هوية المحكم أو المؤلف لبعضهما البعض، وذلك في كثير من الجامعات العلمية كما يحدث في رسائل الدكتوراه أو لأغراض الترقية أو الترفيع الأكاديمي.

تحكيم مجهول (جزئياً): هنا تطلب لجنة التحكيم العلمي من المؤلف تسمية أو تزكية مجموعة من الأسماء (2-4) يُعتقد أنهم الأنسب للحكم على عمله، وتقوم اللجنة باختيار أحدهم للحكم على عمله، وتقوم اللجنة باختيار أحدهم دون علم المؤلف، كما يُشترط على المحكم تبليغ لجنة التحكيم إذا ما كان هناك أي تضارب للمصالح من أي نوع أو وقت.

ولهذا فإن عملية التحكيم السري كلياً أو جزئياً قد تكون مستحيلة، وذلك لعدم القدرة على إبقاء هوية المؤلف محجوبة ولفترة طويلة عن المحكمين، فقد يرجع المؤلف إلى بعض المراجع أو الدراسات المكملة لهذا البحث أو تتناول دراسته ما يدل عليه من خلال بحثه.

التحكيم المفتوح: وفيه يعرف كلا الطرفين المحكم والمؤلف هوية بعضهما البعض، كما يحدث في رسائل الماجستير أو الدكتوراه التي قد يحضر نقاشها مجالس الكلية أو الاساتذة أو الطلاب أو جمهور معين، أو تقتصر على المحكمين والمؤلف.

معايير اختيار المحكمين

نظراً لأهمية عمل المحكمين ودورهم في إخراج البحوث العلمية على الوجه الأكمل، من حيث استيفاء هذه البحوث للمعايير المتعارف عليها علمياً، فقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتحديد مجموعة من المعايير لا بد من توافرها لدى المحكم، ومن هذه الدراسات (الحربي، 2014، ص 48-49) وعلي (2014، ص 311)، والشهراني (2008، ص 480)، وجاءت تلك المعايير على النحو التالي:

1. أن يكون ذا صلة بالبحث من خلال تخصصة وأبحاثه المعدة للترقية أو غيرها.
2. أن يكون عالماً باللغة التي كُتب بها البحث العلمي بالحد الذي يؤهله للحكم عليه.
3. أن يكون مُطّلعاً ومتابعاً للتطورات والمستجدات المعرفية في مجال تخصصه بصفة مستمرة.
4. لديه سعة الاطلاع والحماس والاهتمام العلمي بموضوع الرسالة، ليستطيع الحكم على جودة مادتها.
5. أن يكون ملماً وعلى دراية بمناهج البحث العلمي المختلفة وإجراءاتها وأدواتها المستخدمة.
6. لديه الخبرة والمعرفة والعلم بكيفية ممارسة التحكيم العلمي في مجال التخصص، ليتمكن من الحكم على الرسالة بشكل سليم وصحيح.
7. مشهود له بالكفاءة العلمية والمهنية في قسمه الأكاديمي.
8. على دراسة ومعرفة باستخدام التقنية الحديثة وكيفية الإفادة منها.
9. الالتزام بإعداد تقرير مفصل عن نقاط الخلل والضعف الجوهرية في الرسالة في حالة وجودها، وتسليمه للباحث؛ ليتسنى له الأخذ بما فيه قبل موعد المناقشة وعدم التهاون في ذلك أو تركه لوقت المناقشة.
10. أن تكون قراراته قابلة للملاحظة والعد والقياس، ولا يكفي قول المحكم مثلاً "ليس في العمل بحث أو أصالة...)، لأن مثل هذه العبارات المطلقة يصعب في أغلب الأحوال قياسها، لعموميتها الزائدة وخطورة تضميناتها الإنسانية والخلقية والعملية بحد سواء.
11. أن تكون قراراته موجهة، لا تهدف إلى الحط من قيمة البحث الذي هو بصدده وترسيبه ومنعه من النشر والانتشار، بقدر تقويمه للأفضل.

تطبيق التحكيم الإلكتروني للأبحاث العلمية

على الرغم من التحكيم الأكاديمي في صورته التقليدية يُعتبر النمط السائد حتى الآن في مجال تحكيم الرسائل الجامعية بشكل خاص، فقد اهتمت بعض الدراسات بالتحكيم الإلكتروني ومحاولة تفعيله في مجال الرسائل الجامعية والأبحاث المعدة للنشر في المجلات العلمية المتخصصة، واقترحت دراستي (الصاوي، 2017) و كوفاسيفيتش وآخرون (Kovacevic et. al.,2011) أن تتم عملية إدارة الرسائل الجامعية والبحوث العملية وفق نظام آلي متكامل ضمن خمسة مراحل على النحو التالي:

أولاً: مرحلة التسجيل في النظام الالكتروني:

حيث بتم التسجيل من خلال موقع المؤسسة البحثية أو الجامعة عبر نظام آلي متكامل، ويتضمن هذا النظام نوعين من المستخدمين على النحو التالي:

- مستخدمين من داخل المؤسسة البحثية ويشمل جميع المعنيين بالبحث العلمي في المؤسسة، حيث يتم فتح باب التقديم للمشاريع البحثية.
- مستخدمين من خارج الجامعة أو المؤسسة البحثية ويشمل مجموعة من الباحثين المشاركين الخارجيين والمحكمين وأعضاء لجنة أخلاقيات البحث العلمي.

ثانياً: مرحلة تقديم المقترح البحثي:

حيث يتم التقديم عن طريق واجهة Browser خاصة بتقديم المقترح البحثي مع إمكانية إرفاق ملفات وفق القالب المعتمد في الجامعة أو مركز البحوث، وتتضمن هذه الواجهة بيانات السيرة الذاتية الخاصة بالباحثين والمقترح البحثي مضافاً إليه الجدول الزمني لتنفيذ المشروع البحثي، والميزانية التفصيلية المقترحة للإنجاز.

ثالثاً: مرحلة التدقيق على مواكبة المشروع البحثي لاستراتيجيات المؤسسة البحثية وأصالته:

في هذه المرحلة يتم التأكد من موافقة المشروع البحثي لاستراتيجية المؤسسة البحثية (الجامعة أو مركز البحوث)، والتي توضحها المؤسسة البحثية عند فتح باب التقديم للدورة البحثية الجديدة من المشاريع، كما يتم خلال هذه المرحلة إخضاع المقترح البحثي لبرامج التحقق من الأصالة وفق المعايير المعتمدة في الجامعة أو مركز البحوث، وتحديد نسبة الاقتباس من عدمه، وبناء على نتيجة عملية التحقق من الأصالة يتم إرسال مشروع المقترح البحثي إلى المحكمين المعتمدين.

رابعاً: إدارة عملية التحكيم:

تتم عملية التحكيم بإرسال المؤسسة البحثية أو الجامعة المشاريع البحثية بشكل سري لمحكمين أثنين على الأقل ومعتمدين لديها من ذوي التخصص، وفي حال الرفض من محكم والقبول من آخر، يُرسل المشروع البحثي لمحكم مرجح ثالث.

خامساً: توقيع عقود البحوث المجازة:

حيث يتم بعد الانتهاء من عملية تحكيم المشاريع البحثية والحصول على نتائجها وإجازتها لدى الجامعة أو المؤسسة البحثية، فيتم اعتماد هذه المشاريع وإقرار ميزانيتها وتُحضر عقودها للتوقيع النهائي.

ومن جهة أخرى فقد اتبعت العديد من المجلات والدوريات العلمية المحكمة نظام التحكيم الإلكتروني، ومن تلك المجلات:

مجلة جامعة القدس المفتوحة العلمية المحكمة (**http://journals.qou.edu/**): حيث تتبع الجامعة نظام التحكيم الإلكتروني، ويوضح موقع الجامعة آلية التحكيم الإلكتروني عبر الرابط التالي (https://www.youtube.com/watch?v=pahvTKGUOjo&feature=youtu.be)

مجلة دراسات العلوم التربوية الصادرة عن الجامعة الأردنية، حيث يتم تحكيم الأبحاث إلكترونياً عبر الرابط التالي: https://journals.ju.edu.jo/DirasatEdu/user/register

ومن المجلات السعودية التي تتبع نظام التحكيم الإلكتروني

مجلة العلوم التربوية بجامعة الملك سعود https://jes.ksu.edu.sa/ar/node/5671

حيث يوضح موقع المجلة خطوات التحكيم على النحو التالي:

1. التحكيم في المجلة يكون داخل «نظام المجلات العلمية المحكمة» وهو نظام إلكتروني وضع لتنظيم دقيق لمراحل استلام البحث، ومراحل تحكيمه، ومراحل نشره، وهي خدمة تقنية جديدة من شأنها التسهيل على الباحثين والمحكمين، وتسريع عملية التحكيم وتوفير الوقت والجهد للجميع.
2. في حال التوصية بقبول البحث للتحكيم يقوم رئيس التحرير بالتشاور مع أعضاء هيئة التحرير باختيار محكمين اثنين للبحث الواحد، وتخضع البحوث للتحكيم السرّي لتحديد صلاحيتها للنشر، ويلتزم الباحث بالأخذ بملاحظات المحكمين.
3. يرسل البحث إلى المحكمين عبر «البريد الإلكتروني» عن طريق النظام ويشعر برسالة "جوال"
4. يسجل المحكم بياناته الشخصية والعلمية، ورقم حسابه البنكي في النظام عند التسجيل، هذه المعلومات قابلة للتعديل من قبل المستخدم في أي وقت، ويستطيع رئيس التحرير الاطلاع على جميع بيانات المحكم.
5. يجب أن يحدد المحكم تخصصه الدقيق عند التسجيل والتخصصات لا تخرج عن (5) تخصصات فقط (العقيدة/ التفسير/ الحديث/ الفقه وأصوله/ الدعوة واحتساب) وهذا التحديد سوف يفيد رئيس التحرير عند اختيار المحكم للتحكيم في أحد التخصصات السابقة.
6. يظهر البحث المراد تحكيمه في حساب المحكم بعد إرسال رئيس التحرير له، ويظهر البحث بصيغة (Word) و (PDF)، ولا يطلع المحكم على اسم الباحث وكذلك العكس لا يطلع الباحث على اسم المحكم.
7. هناك نموذج جاهز للتحكيم (موجود في النظام الحالي)، ويتاح للمحكم إرفاق ملف مرفق في عدة صفحات لو أراد إرسال شيئاً للمجلة أو أنه علق على البحث نفسه ويريد يرسله للمجلة.
8. مدة التحكيم خلال ثلاثة أسابيع ويبلغ المحكم بذلك، وبعدها يجب أن يرد المحكم أما (قبولاً) وهو قبول البحث للنشر، أو (قبولاً بشرط التعديل) وهو قبول البحث للنشر بشروط إجراء بعض التعديلات عليه، أو (رفضاً) وهو التوصية بالاعتذار عن نشر البحث.
9. إرسال تذكير للمحكم بعد 10 أيام من استلامه البحث برسالة على الجوال.
10. عندما يرسل المحكم تقريره تصل رسالة لرئيس التحرير أن المحكم"....." أرسل تقريره حول بحث"..."
11. في حال التوصية بالاعتذار عن نشر البحث يرسل للباحث رسالة اعتذار عبر «الجوال» و«البريد الإلكتروني» بتوقيع رئيس التحرير.
12. في حال التوصية بقبول البحث بشروط يرسل للباحث رسالة لإجراء بعض التعديلات وفق تقارير المحكمين والملحوظات الواردة منهم، ثم يرجع البحث معدلاً.

13. في حال التوصية بقبول البحث للنشر يخطر الباحث عبر «البريد الإلكتروني» ويشعر برسالة «جوال» بذلك، ويكتب له شهادة بقبول البحث للنشر.

14. بعد استلام التحكيم يرسل شكر للمحكم عبر «الجوال» و«البريد الإلكتروني»، وتقوم إدارة المجلة بتحويل المكافأة للمحكمين وإشعارهم بالتحويل، والتواصل معهم للتأكد من استلامها، ويوضع صورة من سند التحويل في حساب المحكم.

15. يستطيع المحكم عبر النظام استعراض جميع البحوث التي حكمها سابقاً.

16. يكون هناك خانة في النظام لتقييم المحكم من قبل رئيس التحرير وتشمل: جودة التحكيم، والرد في الوقت المحدد.

وفي ضوء العرض السابق يتضح تنامي الاهتمام بنظام التحكيم الإلكتروني، ولكن لا يزال الاهتمام في هذا المجال متجهاً نحو الأعمال البحثية المعدة للنشر في المجلات العلمية المحكمة، وهو ما يتفق مع ما أتاحته التقنيات الحديثة في مجال الاتصال والتواصل بين الباحثين والمؤسسات البحثية، وساعد على إنجاز عملية التحكيم بشكل أفضل من خلال اختصار الوقت اللازم لإجراء عملية التحكيم، وإبلاغ الباحثين بطبيعة التعديلات المطلوب إنجازها، واختصار الوقت الذي تتطلبه عملية النشر، ومن جهة أخرى فقد ساعدت هذه التقنيات على تجاوز الحدود الزمانية والمكانية المتعلقة بالاتصال بالمحكمين المتخصصين وتلقي ردودهم بشكل أسرع.

ثانياً: الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات السابقة بالتطرق إلى موضوع التحكيم الأكاديمي، ودوره في عملية نشر البحوث العلمية، والمعوقات والمشكلات المرتبطة بهذا الموضوع، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات.

دراسة مولوج ومولوج (2018) هدفت الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية لمعوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأعد الباحثان استبانة مكونة من 24 فقرة تمثل المعوقات التالية: المعوقات التنظيمية والإدارية، والمعوقات التمويلية، والمعوقات الشخصية، والمعوقات المنهجية، وتكونت عينة الدراسة من 65 باحث في مختلف الجامعات الجزائرية، وأظهرت نتائج الدراسة أن أبرز المعوقات التنظيمية والإدارية والتي تتعلق بتحكيم البحوث ما يلي: غياب معايير واضحة لقبول البحوث، وضعف المتابعة والتنسيق للأعمال المحكمة، وعدم الواقعية في تحكيم البحوث التربوية، وبالنسبة للمعوقات التمويلية التي تتعلق بالتحكيم تأتي المعوقات التالية: عدم تثمين جهود المحكمين، ورداءة تقارير خبرة التحكيم، وعدم بذل العناية اللازمة اثناء عملية التحكيم والتأخر في الرد من أهم المعوقات التمويلية، ولم تُظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة في الأهمية النسبية لطبيعة معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية تُعزى للمتغيرات التالية: الرتبة العلمية، عدد سنوات الخبرة، دور الباحث في عملية النشر (محكم، باحث، مسؤول نشر).

دراسة السكران وعبد القادر (2016) هدفت الدراسة إلى تعرف اهم المعايير الحالية لضبط وتقويم البحث التربوي من واقع الدراسات التي عرضت لتلك المعايير ومن خلال مطالعة الأدب التربوي، وفى ضوء ذلك حاولت الدراسة تقديم رؤية تطويرية لمعايير ضبط وتقويم البحوث التربوية كما يراها خبراء منهجية البحث العلمي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن واقع المعايير المعاصرة المعتمد عليها في تحكيم البحوث التربوية بالمملكة العربية السعودية تتسم بالعمومية، وتتأثر بمفهوم المحكم لها، حيث إن هناك بعض الجوانب

النسبية التي يختلف مفهومه من باحث لأخر، أوضحت الدراسات والبحوث في مجال معايير ضبط البحوث التربوية أن جودة المعيار من أهم الوسائل لإيجاد مخرجات بحثية جيدة، واتفاق جميع المعايير المعاصرة علي عنصر الجدة والمعاصرة، وسلامة المنهجية بوصفها من العناصر الأساسية في معايير تحكيم البحوث التربوية وتوصلت الدراسة إلي رؤية تطويرية لمعايير ضبط البحوث التربوية كما يراها خبراء منهجية البحث التربوي شملت 18 معيارا لتقويم وضبط البحث التربوي شملت جميع جوانبه.

دراسة حتامله (Hatamelah, 2016) هدفت الدراسة إلى تحديد معوقات البحث العلمي من وجهة نظر الطلبة في جامعة جدارا في الأردن، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من 100 طالب وطالبة في مرحلة الدراسات العليا، وأعد الباحث استبانة مكونة من 53 فقرة شملت المجالات التالية: مهارات البحث العلمي، لجنة التحكيم، نشر البحوث، المعوقات المادية والإدارية، وأعضاء هيئة التدريس، وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المعوقات أهمية هي المعوقات المادية والإدارية، يليها مهارات البحث العلمي، ثم المعوقات الخاصة بلجنة التحكيم، وأخيراً المعوقات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، وبالنسبة للنتائج الخاصة بالتحكيم فقد اوضحت الدراسة المعوقات التالية: تأثر نتائج التحكيم بذاتية المحكم وعدم الالتزام بالموضوعية، وعدم وجود معايير متفق عليها للتحكيم العلمي، وبطء إجراءات التحكيم، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لمعوقات مهارات البحث العلمي، تُعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور.

دراسة عالم (2011) هدفت الدراسة إلى الكشف عن المعايير التي تستند إليها الدوريات العلمية المحكمة في تقويم البحوث العلمية وشروط النشر بها، وحصر المشكلات التي يواجهها الباحث في سبيل النشر، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأجرى الباحث مقابلات شخصية شبه مقننة مع رؤساء تحرير الدوريات العلمية الصادرة عن جامعة أفريقيا العالمية، وأظهرت نتائج الدراسة اختلاف معايير النشر من مجلة إلى أخرى، وعدم وجود فترة زمنية محددة للتحكيم، وأن نتائج رفض البحوث ترجع إلى اختلاف الأسس التي ينبني عليها الحكم، وإلى ذاتية المحكم، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء قاعدة بيانات للمحكمين حسب تخصصاتهم الدقيقة، ووضع شروط ومعايير للتحكيم العلمي، وتحديد فترة زمنية لإتمام عملية التحكيم، وزيادة عدد المحكمين.

دراسة مقدم (2011) وتناولت مشكلة عدم خضوع مناقشة الرسائل والأطروحات الجامعية إلى معايير علمية مقننة مُتفق عليها من قبل الباحثين، وهدفت الدراسة إلى تقديم رؤية عن الصدق في البحث العلمي، والتعرف على معايير تقييم البحث العلمي، واقتراح مقياس لمعايير البحث العلمي لتقييم البحوث والرسائل الجامعية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث باستعراض أنواع الصدق الأربعة: الصدق النظري أو البنائي، الصدق الداخلي، الصدق الاحصائي الاستنتاجي، والصدق الخارجي، وتوضيح المهددات التي تخل بكل نوع من أنواع الصدق، ومؤشرات كل نوع، والعلاقة بين أنواع الصدق الأربعة، وتوصلت الدراسة إلى إعداد مقياس لتقييم البحوث والرسائل الجامعية واعتمد المقياس على أنواع الصدق الأربعة، وتضمن المقياس 31 معيار موزعاً على أنواع الصدق الأربعة.

دراسة الحايس (2010) هدفت إلى تعرف واقع نسق التحكيم العلمي للبحوث والدراسات المقدمة للنشر بالدوريات العلمية بالوطن العربي، وتعرف متطلبات جودته في ميدان العلوم الاجتماعية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة التحكيم العلمي للنشر بالدوريات العلمية، وأعد الباحث استبانة على شكل مقياس يهدف إلى تحديد أبعاد النسق التحكيمي للبحوث العلمية للنشر بالمجلات و الدوريات العلمية، ومعرفة مستوى هذه

الأبعاد من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس، وتكونت الاستبانة من محورين على النحو التالي: المحور الأول: أبعاد عملية التحكيم وتكون من 60 فقرة موزعة على تسعة أبعاد، والمحور الثاني: ابعاد رؤية العينة لمتطلبات الجودة في التحكيم، وتكون من 68 فقرة موزعة على أربعة أبعاد، وشملت عينة الدراسة 109 عضو من أعضاء هيئة التدريس ذوي الدرجات العلمية (أستاذ – استاذ مشارك فقط) العاملين في جامعة السلطان قابوس بسلطنة عُمان، وأظهرت نتائج الدراسة ميل نظام التحكيم بوضعه الحالي إلى إحباط بعض الباحثين من التوجه للنشر، وضعف قدرته بصورته الحالية على دعم البحوث الإبداعية، وعدم قدرته على كشف أشكال التزوير المختلفة وسوء التصرف في البيانات، إلى جانب مشكلات التحيز ضد صغار الباحثين وتأخير النشر وعدم الالتزام بفترة زمنية محددة للتحكيم، كما أشارت النتائج إلى التناقض الواضح بين آراء المحكمين، وتضمين تعليقات بعض المحكمين قدراً من التهجم الشخصي على الباحث، وعدم كفاية المعايير والشروط الخاصة بالتحكيم واختلافها من دورية إلى أخرى، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير موقع إلكتروني تحت إشراف الجهاز العلمي، يتم فيه تدوين جميع الدوريات والمجلات المعتمدة ومتابعة نشاطها في النشر العلمي، وتأسيس قاعدة بيانات بأسماء العلماء العرب وغير العرب في كل تخصص علمي ونشرها على موقع المجلس العلمي للنشر المقترح، حتى تتمكن كافة الدوريات الأعضاء من الوصول للمحكمين المعتمدين لدى هذا المجلس بأسرع وقت، واعتماد نظام التراسل الالكتروني بين أطراف عملية التحكيم (المحرر، المحكم، المؤلّف) لسهولة التواصل، وسرعة الانتهاء من قبول الورقة العلمية أو رفضها، حتى يتسنى الحفاظ على حداثة المعرفة العلمية وعدم تقادم المعلومات.

دراسة الحربي (2010) هدفت الدراسة إلى تعرف المشكلات التي تواجه تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية بجامعة أم القرى، والعوامل التي ساهمت في ظهور مشكلات تحكيم ومناقشة الرسائل العلمية بالجامعة، وتعرف الحلول المقترحة لمواجهة هذه المشكلات في ضوء منهجية الجودة الشاملة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأعدت الباحثة استبانة تكونت من محورين: المحور الأول خاص بمشكلات التحكيم العلمي ومناقشة الرسالة العلمية، والمحور الثاني تطرق إلى العوامل التي ساهمت في تطور مشكلات التحكيم العلمي ومناقشة الرسالة العلمية، وتكونت عينة الدراسة من 113 عضو من أعضاء هيئة التدريس (ذكوراً وإناثاً) المجازين للإشراف العلمي والقائمين على عملية التحكيم العلمي والمناقشة العلنية لرسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة أم القرى، وأظهرت نتائج الدراسة وجود عدة مشكلات خاصة بالتحكيم العلمي ومناقشة الرسالة العلمية ومنها: التساهل والمجاملة من قبل المحكمين عند مناقشة الرسالة العلمية، وعدم وجود معايير محددة وموثقة لجوانب البحث، والتركيز على جوانب سطحية غير مهمة عند مناقشة الرسالة العلمية، والتفاوت بين آراء المحكمين، وطول الإجراءات الإدارية الخاصة بتحكيم الرسالة العلمية، وانتهاك الأمانة العلمية، ومن العوامل التي ساعدت على ظهور تلك المشكلات: قلة المكافآت المالية المقدمة للمحكمين، وضعف الكفايات المهنية والبحثية لدى بعض المشرفين التربويين، وعدم وجود رابط الكتروني مشترك بين قواعد المعلومات البحثية الخاصة برسائل الماجستير والدكتوراه والأبحاث المقدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى والجامعات السعودية الأخرى، مما يؤدي إلى تكرار موضوعات الرسائل الجامعية، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة لتحديد مشكلات عملية التحكيم العلمي ومناقشة الرسالة العلمية تبعاً للمتغيرات التالية: الدرجة العلمية، التخصص، الخبرة في التحكيم العلمي ومناقشة الرسالة العلمية.

دراسة **هاري وشوازيلر (Harry & Schwarzweller, 2008)** وهدفت إلى توضيح التحديات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير أو الدكتوراه عند إعداد بحوثهم، ومسؤوليات المشرفين تجاه ذلك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود عدة تحديات خلال مراحل إعداد الرسائل والبحوث العلمية وهي: تحديد موضوع البحث، وصياغة المشكلة وتصميم البحث، والمسح الميداني أو التطبيقي، وكتابة النتائج، ومرحلة التحكيم والمناقشة، وأوضحت الدراسة أن كل مرحلة من المراحل السابقة يتحمل ما فيها من أعباء ومسؤوليات الباحث بالإضافة إلى المشرف العلمي، وأن كل تلك التحديات تظهر نتائجها في مرحلة التحكيم، وأكدت الدراسة على ضرورة أن يكون التحكيم وفق قواعد ومعايير موضوعية، وألا يكون تحكيم الرسائل عرضة للتحيز من قبل المحكمين، وأن يؤدي إلى الإجحاف بجهود الباحثين.

دراسة الغانم (2008) وهدفت إلى التعرف على واقع تحكيم الرسائل الجامعية في مجال المكتبات والمعلومات من حيث مدى توفر معايير لتحكيمها، وكيفية هذا التحكيم والضوابط التي يرتكز عليها المحكمون، والمشكلات التي تواجه التحكيم العلمي للرسائل الجامعية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأعدت استبانة تم تطبيقها على عينة شملت كافة أعضاء هيئة التدريس المحكمين للرسائل بأقسام المكتبات بالجامعات السعودية الخمس المقدمة لهذا التخصص، وبلغ عددهم 40 عضو، وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المشكلات التي تواجه عملية تحكيم الرسائل ومن أبرزها: عدم وجود معايير لتحكيم الرسائل، ووجود نوع من الارتجال والعشوائية والرؤى الذاتية في التحكيم، والتناقض في آراء المحكمين، وكثرة أعباء المحكمين، وضعف المهارات البحثية لدى بعض طلبة الدراسات العليا، وتوصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في التحكيم منها: الإيجابية في النقد من جانب المحكمين، والموضوعية والنزاهة، وتجنب تأثير العلاقات الشخصية، وسعة الاطلاع العلمي، والمعرفة بموضوع الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة وضع معايير دقيقة للتحكيم، وإنشاء قاعدة بيانات تفصيلية عن المحكمين يُمكن الرجوع إليها.

دراسة الشهراني (2008) وهدفت إلى دراسة واقع التحكيم العلمي للبحوث والدراسات العلمية والمشكلات التي تواجه كل من المحكم والمحكم له، والتوصل إلى الاستراتيجية التي يُمكن من خلالها التخلص من هذه المشكلات، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود مشكلات تخص المحكمين منها: الذاتية في التحكيم، ضعف المكافآت المادية المقدمة لهم، والقصور في استخدامهم للتقنيات الالكترونية، ووجود مشكلات تخص المحكم لهم، منها الممارسات اللاأخلاقية عند إعداد البحوث منها: السرقات العلمية من بحوث آخرين ونسبتها إلى أنفسهم، والتزوير في نتائج بحوثهم باستخدام عمليات إحصائية مضللة، وضعف مستوى البحوث المقدمة، وأوصت الدراسة بضرورة توخي الدقة عند اختيار المحكمين، ورفع مكافآت التحكيم، والتعاون والتنسيق بين الجهات البحثية المختلفة بالجامعات، ووضع معايير موحدة للتحكيم.

ويتضح من خلال العرض السابق، اتفاق نتائج تلك الدراسات على وجود العديد من المشكلات الخاصة بالتحكيم الأكاديمي، وإلى الحاجة إلى وجود معايير خاصة بعمل المحكمين وآلية التحكيم، وذلك بهدف تطوير عملية التحكيم وجعلها أكثر موضوعية وكفاءة، كما أكدت بعض الدراسات على أهمية التحكيم الأكاديمي، واتفقت الدراسات السابقة على تبني المنهج الوصفي التحليلي، وهو ما يمثل محل اتفاق مع البحث الحالي، ومن جهة أخرى فقد اتفق البحث الحالي مع العديد من الدراسات السابقة من حيث استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالإجابة عن

اسئلة البحث، واتفق البحث الحالي مع بعض الدراسات من حيث العينة، واستفاد الباحثان من الاطلاع على الدراسات السابقة من حيث وضع الإطار النظري للبحث الحالي، وإعداد أداة البحث، وتعرف الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج البحث.

إجراءات البحث :

فيما يلي عرض لإجراءات البحث من حيث بيان منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، والاداة المستخدمة، والاساليب الاحصائية التي تم اتباعها على النحو التالي:

منهج البحث : اتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، ويهدف هذا المنهج إلى وصف واقع الظاهرة المراد دراستها بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم بصورة مباشرة عبر المقابلة، أو بصورة غير مباشرة بواسطة الاستبانات على سبيل المثال (العساف، 2006، ص 189)، ويعتبر هذا المنهج أكثر مناهج البحث العلمي مناسبة لتحقيق أهداف البحث الحالي.

مجتمع البحث وعينته: شمل مجتمع البحث الحالي جميع طلاب برامج الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في جامعة الملك عبد العزيز، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1439هـ - 2018م، وتكونت عينة البحث في صورتها النهائية من 80 طالب في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في جامعة الملك عبد العزيز.

أداة البحث: تم إعداد استبانة مكونة تم إعداد استبانة مكونة من 22 فقرة لقياس دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي، واستند الباحث في إعداد الاستبانة إلى ما ورد في الدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت مشكلات التحكيم الأكاديمي، ودور التحكيم الإلكتروني في عملية التحكيم، وتكونت الاستبانة من بعدين على النحو التالي: مشكلات التحكيم الإلكتروني وتكون من 10 فقرات، ودور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي وتكون من 12 فقرة، مع مراعاة دقة الصياغة العلمية واللغوية لفقرات الاستبانة، وتم تقدير استجابات أفراد العينة على فقرات الأداة وفقاً لتدريج ثلاثي على النحو التالي: كبيرة وتم تقديرها بثلاث درجات، ومتوسطة وتم تقديرها بدرجتين، وقليلة وقُدرت بدرجة واحدة، وتم التحقق من صدق وثبات الاستبانة على النحو التالي:

صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة على مجموعة من السادة المحكمين المختصين في مجال التحكيم الأكاديمي، وذلك لمعرفة لاستطلاع آرائهم حول مدى دقة الصياغة العلمية واللغوية لفقرات الاستبانة، ومدى ملائمة كل فقرة للمحور الذي تنتمي إليه، وإبداء أي ملاحظات تتعلق بحذف أو إضافة فقرات جديدة للاستبانة، وأوصى السادة المحكمين بحذف فقرة من المحور الأول، وفقرة من المحور الثاني.

صدق الاتساق الداخلي: للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من 20 طالب في مرحلتي الماجستير والدكتوراه ممن لا ينتمون لعينة البحث، وتم حساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، ومعامل الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة، وجاءت النتائج على النحو التالي:

أولاً: معامل الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه: جاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول (1) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والبعد الذي تنتمي إليه

البعد الأول		البعد الثاني	
م	معاملات الارتباط	م	معاملات الارتباط
1	**0.860	1	**0.749
2	**0.922	2	**0.624
3	**0.922	3	**0.780
4	**0.921	4	**0.900
5	**0.840	5	**0.832
6	**0.801	6	**0.577
7	**0.811	7	**0.605
8	**0.857	8	**0.846
9	**0.589	9	**0.900
		10	**0.832
		11	**0.900

** معامل ارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01

يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه هي معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية، عند مستوى دلالة 0.01.

ثانياً: معامل الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة: جاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة

بعدي الاستبانة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبانة
مشكلات التحكيم الاكاديمي	**0.829
دور التحكيم الالكتروني في حل مشكلات التحكيم الاكاديمي	**0.857

** معامل ارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01

وتشير النتائج السابقة إلى أن معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من ابعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، هي معاملات ارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.01، وتؤكد النتائج السابقة تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

ثبات الاستبانة: للتحقق من ثبات الاستبانة، تم حساب معامل الفا–كرونباخ لكل بعد من أبعاد الاستبانة، وللاستبانة ككل وجاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول (3) معاملات الثبات للاستبانة

بعدي الاستبانة	عدد الفقرات	معاملات الثبات
مشكلات التحكيم الاكاديمي	9	0.946

دور التحكيم الالكتروني في حل مشكلات التحكيم الاكاديمي	11	0.936
الاستبانة ككل	20	0.946

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أن كل بعد من بعدي الاستبانة والاستبانة ككل يحققان معاملات ثبات مرتفعة، ويتضح من النتائج السابقة مناسبة وصلاحية الاستبانة لتحقيق أهداف البحث الحالي.

المعالجة الإحصائية للبيانات: تم تفريغ بيانات الاستبانة بعد تطبيقها وجدولتها وترميزها وإدخالها في الحاسب الآلي، وتم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات، وتم استخدام التكرارات والمتوسطات الحسابية لحساب استجابات افراد العينة على أداة البحث، والانحرافات المعيارية لحساب مدى تشتت الاستجابات لكل فقرة من فقرات الأداة، بالإضافة إلى استخدم معامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، ومعامل الفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة.

وتم تفسير وتحليل نتائج الدراسة وفق المتوسطات الحسابية لترتيبها من حيث الأولوية ودرجة الموافقة على النحو التالي:

$$\text{معيار الحكم على قيم المتوسطات الحسابية وفق المعيار الثلاثي} = \frac{\text{الدرجة العليا} - \text{الدرجة الدنيا}}{\text{عدد فئات الاستجابة}}$$

وعلى هذا الاساس، تم تقدير درجة الموافقة على النحو التالي:

- كبيرة: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 2.33
- متوسطة: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 1.66 وأقل من 2.33
- قليلة: إذا كان المتوسط الحسابي أقل من 1.66

نتائج البحث:

- نص السؤال الأول من أسئلة البحث على " ما المشكلات الخاصة بالتحكيم الأكاديمي؟" وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على البعد الأول من أداة البحث، وجاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول (4) نتائج استجابات عينة البحث على بعد مشكلات التحكيم الأكاديمي

م	مشكلات التحكيم الأكاديمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	صعوبة التواصل مع محكمين متخصصين في نفس موضوع الدراسة	2.52	0.64	**كبيرة**
2	إعطاء ردود شكلية من قبل بعض المحكمين	2.48	0.66	**كبيرة**
3	بطء الإجراءات الإدارية مما يؤدي إلى تأخر تلقي ردود المحكمين	2.63	0.63	**كبيرة**
4	التناقض بين نتائج التحكيم من محكم إلى محكم آخر	2.66	0.54	**كبيرة**
5	الشعور بتحيز بعض المحكمين ونقد الدراسة بشكل سلبي مبالغ فيه	2.29	0.74	**متوسطة**
6	عدم وجود معايير متفق عليها بين المحكمين بخصوص التحكيم	2.78	0.48	**كبيرة**
7	عدم إطلاع المحكمين على معايير إخراج الرسائل العلمية في الجامعات المختلفة	2.6	0.68	**كبيرة**

8	إهمال بعض المحكمين للرد على الباحث	2.55	0.69	كبيرة
9	صعوبة التواصل مع محكمين في جامعات أخرى خارج حدود المملكة	2.32	0.71	متوسطة
	إجمالي البعد الأول	**2.53**	**0.66**	كبيرة

يتضح من تلك النتائج موافقة عينة البحث بدرجة كبيرة على مشكلات التحكيم الأكاديمي بشكل عام التي تضمنتها الاستبانة، وجاءت الموافقة بدرجة كبيرة على سبع مشكلات، فيما جاءت الموافقة بدرجة متوسطة على مشكلتين مما ورد في المحور الأول من محاور الاستبانة، وفيما يلي عرض لتلك المشكلات وترتيبها:

بالنسبة للمشكلات التي جاءت درجة الموافقة عليها بدرجة كبيرة، جاء ترتيبها تنازلياً على النحو التالي:

1. عدم وجود معايير متفق عليها بين المحكمين بخصوص التحكيم.
2. التناقض بين نتائج التحكيم من محكم إلى محكم آخر.
3. بطء الإجراءات الإدارية مما يؤدي إلى تأخر تلقي ردود المحكمين.
4. عدم إطلاع المحكمين على معايير إخراج الرسائل العلمية في الجامعات المختلفة.
5. إهمال بعض المحكمين للرد على الباحث.
6. صعوبة التواصل مع محكمين متخصصين في نفس موضوع الدراسة.
7. إعطاء ردود شكلية من قبل بعض المحكمين.

فيما جاءت درجة الموافقة على المشكلتين التاليتين بدرجة متوسطة على النحو التالي:

1. صعوبة التواصل مع محكمين في جامعات أخرى خارج حدود المملكة.
2. الشعور بتحيز بعض المحكمين ونقد الدراسة بشكل سلبي مبالغ فيه.

وتوضح الاستجابات السابقة أن عدم وجود معايير متفق عليها يمثل أكبر مشاكل التحكيم الأكاديمي، ويُمكن اعتبار هذا الجانب سبباً في ظهور بعض المشكلات الأخرى كاختلاف نتائج التحكيم من محكم إلى آخر، ومن المشكلات الأخرى التي يواجهها الباحث ان ردود بعض المحكمين لا تتفق مع ما يجد نفسه ملتزماً به من معايير واردة في دليل إعداد الرسائل الجامعية للجامعة التي يدرس بها، أو إهمال الرد على الباحث، أو إعطاء رد شكلي، وقد يرجع ذلك إلى كون المحكم غير مختص في موضوع الدراسة أو غير ذلك، إلى جانب المشكلات التي تتعلق بالجانب الإداري، فيما جاءت مشكلة صعوبة التواصل مع محكمين خارج حدود المملكة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى تمكن بعض الباحثين من التواصل مع محكمين عبر الصفحات الشخصية لهؤلاء المحكمين عبر الانترنت، أو عبر البريد الالكتروني وغيره من وسائل الاتصال والتواصل المتاحة عبر التقنيات الحديثة، وجاءت مشكلة التحيز والنقد السلبي بدرجة متوسطة باعتبارها أقل المشكلات التي يواجهها الباحثون.

واتفقت النتائج السابقة مع نتائج الدراسات السابقة، وخاصة فيما يتعلق بضرورة وجود معايير متفق عليها لعملية التحكيم ومنها دراسات (مولوج ومولوج، 2108؛ السكران وعبد القادر، 2016؛ الحربي، 2010؛ الحايس، 2010)، بالإضافة إلى التناقض بين آراء المحكمين والتي تتعلق بذاتية المحكم في دراسات (عالم، 2010؛ الغانم، 2008)، وبطء الإجراءات الإدارية والتأخر في الرد كما في دراسات (مولوج ومولوج، 2018؛ عالم، 2011)، بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى التي تتعلق بالنقد السلبي كما أوضحت دراسة (الحايس، 2010).

● نص السؤال الثاني من أسئلة البحث على "ما دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي ؟" وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على البعد الثاني من أداة البحث، وجاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول (5) نتائج استجابات عينة البحث على دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي

م	دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	توفر منصة التحكيم الإلكتروني قائمة بالمحكمين المتخصصين في كافة المجالات في الجامعات والمؤسسات البحثية المختلفة	2.6	0.63	**كبيرة**
2	سهولة التواصل مع المحكمين عبر وسائل الاتصال الالكتروني	2.49	0.77	**كبيرة**
3	الالتزام بفترة زمنية محددة لإنهاء إجراءات التحكيم	2.54	0.73	**كبيرة**
4	وجود معايير دقيقة ومحددة خاصة بالتحكيم الإلكتروني	2.74	0.57	**كبيرة**
5	إطلاع المحكمين على الدراسات الحديثة والتأكد من أصالة موضوع الدراسة	2.45	0.71	**كبيرة**
6	يحقق التحكيم الإلكتروني مبدأ الموضوعية والبعد عن التحيز	2.68	0.64	**كبيرة**
7	وجود نظام محدد لمتابعة سير عملية التحكيم	2.57	0.73	**كبيرة**
8	حل التعارض بين قرارات المحكمين بواسطة خبراء مختصين عبر منصة التحكيم	2.63	0.55	**كبيرة**
9	إمكانية التأكد من التزام الباحث بالقرارات النهائية للجنة التحكيم	2.4	0.68	**كبيرة**
10	التزام كافة المحكمين بإنجاز التقرير الخاص بالتحكيم	2.52	0.73	**كبيرة**
11	توافر حوافز مالية ومعنوية للمحكمين	2.37	0.78	**كبيرة**
	إجمالي البعد الثاني	**2.54**	**0.69**	**كبيرة**

يتضح من النتائج السابقة موافقة عينة البحث بدرجة كبيرة على دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي بشكل عام، وجاءت الموافقة بدرجة كبيرة على جميع الأدوار التي يُمكن أن يؤديها التحكيم الإلكتروني، وجاء ترتيب هذه الأدوار على النحو التالي:

1. وجود معايير دقيقة ومحددة خاصة بالتحكيم الإلكتروني.
2. يحقق التحكيم الإلكتروني مبدأ الموضوعية والبعد عن التحيز.
3. حل التعارض بين قرارات المحكمين بواسطة خبراء مختصين عبر منصة التحكيم.
4. توفر منصة التحكيم الإلكتروني قائمة بالمحكمين المتخصصين في كافة المجالات في الجامعات والمؤسسات البحثية المختلفة.
5. وجود نظام محدد لمتابعة سير عملية التحكيم.
6. الالتزام بفترة زمنية محددة لإنهاء إجراءات التحكيم.
7. التزام كافة المحكمين بإنجاز التقرير الخاص بالتحكيم.
8. سهولة التواصل مع المحكمين عبر وسائل الاتصال الالكتروني.
9. إطلاع المحكمين على الدراسات الحديثة والتأكد من أصالة موضوع الدراسة.
10. إمكانية التأكد من التزام الباحث بالقرارات النهائية للجنة التحكيم.

11. توافر حوافز مالية ومعنوية للمحكمين.

وتوضح تلك النتائج ان التحكيم الإلكتروني يضمن التغلب على الكثير من المشكلات التي اتفق آراء عينة البحث على تحديدها ضمن المحور السابق، وأن أهم الأدوار يتمثل في وجود معايير دقيقة يلتزم بها جميع المحكمين، مما يضمن الموضوعية والبعد عن الذاتية، كذلك فإن وجود خبراء مختصين ضمن منظومة التحكيم الإلكتروني يضمن حل مشكلة التعارض بين آراء المحكمين، بالإضافة إلى أن التحكيم الإلكتروني يضمن وجود قاعدة بيانات للمحكمين في كافة التخصصات، ويعمل على التزام المحكمين بالفترة الزمنية المحددة للتحكيم وإنجاز تقرير التحكيم، ومن جهة أخرى فإن التحكيم الإلكتروني ييسر مهمة المحكمين في متابعة التزام الباحثين بإنجاز التعديلات المقترحة.

- نص السؤال الثالث من أسئلة البحث على "ما النموذج المقترح لإجراء عملية التحكيم الإلكتروني؟"، وتمت الإجابة عن هذا السؤال في ضوء ما أظهرته نتائج البحث، وما ورد في الدراسات السابقة، وفيما يلي عرض لعناصر هذا النموذج المقترح لإجراء عملية التحكيم الإلكتروني للرسائل الجامعية، بما يشمل كافة مراحل إعداد هذه الرسائل، بدءاً من إعداد أدوات الرسالة وتحكيمها، أو الحكم على الرسالة وصلاحيتها للمناقشة العلنية ومن ثم قبولها، حيث يعتمد على إعداد موقع إلكتروني خاص بعمادة البحث العلمي، ويتضمن هذا الموقع ما يلي:
  - قاعدة بيانات إلكترونية تضم أسماء المحكمين في مختلف التخصصات العلمية ممن يعملون بالجامعة أو غيرها من الجامعات والمؤسسات البحثية داخل الجامعة وخارجها، حيث تتضمن القاعدة أسم المحكم، وسيرته الذاتية وتخصصه الدقيق، وطرق التواصل معه.
  - دليل إعداد الرسائل العلمية في الجامعة، ويتضمن المعايير الخاصة بإخراج فصول الرسالة وعنوان كل فصل وعناصره، ونظام التوثيق المعمول به، وتنسيق الرسالة أي كل ما يتعلق بالعناصر الفنية كالخط ونوعه وحجمه، والهوامش والمسافات بين الأسطر، وغير ذلك من عناصر تتعلق بإعداد الرسالة للطباعة حسب الدليل المعمول به في الجامعة، والمعايير الخاصة بتحكيم أدوات البحث العلمي.
  - برنامج للتحقق من نسبة الاقتباس أو الانتحال العلمي Plagiarism، والمدى المسموح به حسب دليل الجامعة.
- **التسجيل في نظام التحكيم الإلكتروني**: يقوم الباحث بالتسجيل في نظام التسجيل الإلكتروني عبر واجهة مستخدم خاصة يُقوم الباحث خلالها برفع الرسالة عبر الموقع الخاص بالتحكيم الإلكتروني، ثم يدخل البيانات الخاصة به (الاسم، الرقم الجامعي، الكلية، عنوان الرسالة، البريد الإلكتروني)، مع ويتلقى الباحث رسالة تفيد بنجاح عملية تحميل الرسالة عبر الموقع.
- **التحقق من نسبة الاقتباس**: قبل إخضاع الرسالة للتحكيم الإلكتروني، تُجرى عملية التحقق من نسبة الاقتباس، وإشعار الباحث بهذه النسبة وإجراء التعديلات المطلوبة قبل إعادة إخضاعها للتحكيم.
- **التحكيم الإلكتروني**:
  - تبدأ في هذه المرحلة التواصل مع عدد معين من المحكمين المختصين وعرض العمل عليهم، وتلقي ردودهم من حيث رفض التحكيم أو الموافقة على إجراء عملية التحكيم، بما يشمل تحديد المدة الزمنية الخاصة بإجراء عملية التحكيم، واطلاعهم على معايير إعداد الرسائل الجامعية المعمول بها في الجامعة، وإعداد تقرير مفصل يشمل التعديلات المطلوب إجراءها فيما يتعلق بعمل الباحث (في مرحلة إعداد أدوات البحث العلمي – الرسالة ككل)، وصولاً إلى تحديد عدد نهائي من المحكمين المختصين ممن قبلوا تحكيم العمل البحثي أي الرسالة الجامعية.

- بعد إنجاز المحكمين لإعداد التقارير الخاص بتحكيم الرسالة موضع الاهتمام خلال الفترة الزمنية المحددة للتحكيم، يتم إرسال تلك التقارير إلى الباحث عبر البريد الإلكتروني، أو غيره من تقنيات الاتصال المعاصرة، مع إشعاره بإفادة الموقع في حال وجود تعارض بين تقارير السادة المحكمين.
- في حال وجود تعارض بين تقارير السادة المحكمين، يتم تحديد النقاط التي مثلت موضع اختلاف بين المحكمين ورفعها إلى محكم مختص للبت في أمر تلك النقاط، وإعادة إبلاغ الباحث بالنتيجة النهائية للتحكيم.
- بعد إتمام الباحث للتعديلات المطلوبة، يتم رفع الرسالة عبر الموقع، ومتابعة مدى استيفاء الباحث لتلك التعديلات من خلال القائمين على إدارة الموقع.

التوصيات

في ضوء نتائج البحث، يتقدم الباحث ببعض التوصيات على النحو التالي:

1. العمل على اتباع نظام التحكيم الإلكتروني في مجال تحكيم الرسائل الجامعية، وذلك لتجاوز العديد من المشاكل المتعلقة بالتحكيم الأكاديمي في صورته التقليدية.
2. إعداد أدلة جامعية تتضمن المعايير الدقيقة الخاصة بإخراج الرسائل الجامعية، وذلك فيما يتعلق بكافة عناصر الرسالة الجامعية، وذلك لإيجاد قواعد متفق عليها للعمل بين الباحثين والمشرفين من جهة، وبين الباحثين والمحكمين من جهة أخرى.
3. العمل على رفع مستوى الوعي لدى الطلبة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه بأهمية الالتزام بالقواعد الدقيقة للبحث العلمي، وذلك فيما يتعلق بكافة مراحل إعداد الرسائل الجامعية، أو البحوث المعدة للنشر فيما بعد، وذلك لضمان الارتقاء بجودة البحث العلمي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

آل الشيخ، عمر بن عبد العزيز (2008). المعايير العلمية للتحكيم العلمي، **ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 231-242.

الحايس، عبد الوهاب جودة (2010). التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية "دراسة ميدانية"، **مجلة عجمان للدراسات والبحوث**، جامعة عجمان، المجلد 9(2)، ص 33-81.

الحربي، حياة بنت محمد (2010). مشكلات تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية واقعها وحلولها المقترحة في ضوء منهجية الجودة الشاملة – دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين بجامعة أم القرى، **مجلة مستقبل التربية العربية** – مصر، المجلد 17(63)، ص 9 – 132.

حوالة، سهير محمد (2012). المجلات العلمية المحكمة: الآليات ومعايير التحكيم، **مجلة العلوم التربوية**، مجلد 20(4)، ص 1-17.

الخليفة، عمر هارون (2010). مدى تطبيق مجلة دراسات نفسية السودانية لمنهجية النشر والتحكيم، **المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي** – اليمن، المجلد 3(6)، ص 1-43.

دفع الله، خالد محمد (2010). التحكيم في المجلات العلمية بين النظرية والممارسة، **مجلة أعلم**، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات – السعودية، العدد 7، ص 119-145.

زرنيك، ديفيد (2005). **أخلاقيات العلم**، ترجمة عبد المنعم عبد النور، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 316.

السكران، عبد الله بن فالح؛ عبد القادر، رمضان محمود (2016). رؤية تطويرية لمعايير تحكيم البحوث العلمية في المجلات التربوية بالمملكة العربية السعودية، **مجلة كلية التربية** – جامعة طنطا، مصر، المجلد 64 (4)، ص 136-177.

شحاته، حسن (2001). **البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

الشهراني، عامر عبد الله (2008). مشكلات التحكيم العلمي للبحوث والدراسات العلمية، **ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 468-490.

الشيخ، عبد العزيز الأمين (2014). مشكلات تحكيم الأطروحات الجامعية بعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة كردفان، **مجلة جامعة كردفان للآداب والدراسات الإنسانية**، العدد الرابع، ص 82-104.

الشيخلي، عبد القادر (2008). قواعد تحكيم البحث العلمي، **ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 174-225.

الصاوي، ياسر محمد (2017). متطلبات الجودة الشاملة للبحث العلمي من منظور التقويم الأكاديمي بالجامعات السعودية ضمن رؤية 2030، ندوة التقويم في التعليم الجامعي مرتكزات وتطلعات، جامعة الجوف: كلية التربية، ص 79-91.

عالم، عمر إبراهيم (2011). معايير وخطوات تحكيم الدوريات العلمية: دراسة خاصة عن دوريات جامعة أفريقيا العالمية، **مجلة دراسات تربوية**، جامعة أفريقيا العالمية، السودان، العدد 1، ص 168-191.

عبد الجواد، سامح زينهم (2008). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها نحو أنماط تحكيم الأبحاث الأكاديمية دراسة ميدانية، **مجلة كلية الآداب** – جامعة بنها، العدد 19، ص 753-875.

عبد الحميد، رجب (2008). **الأسلوب العلمي في إعداد وكتابة البحث**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

العساف، صالح بن حمد (2006). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، الرياض: مكتبة العبيكان.

عطية، محسن علي (2009). **البحث العلمي في التربية: مناهجه، أدواته، وسائله الإحصائية**، عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

علي، إبراهيم علي (2014). **جودة البحث العلمي: الأخلاقيات المنهجية، الإشراف، كتابة الرسائل والبحوث العلمية**، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

الغانم، هند بنت عبد الرحمن (2008). واقع تحكيم الرسائل الجامعية في علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين، **ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 748-847.

فراج، عبد الرحمن (2009). التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي: الدوريات المتخصصة نموذجاً، مجلة **Cybrarians Journal**، العدد(18)، تاريخ الاطلاع 2018/5/17، متاح على ./http://www.journal.cybrarians.org

فضل المولى، معاذ علي (2016). التحكيم الإلكتروني، **مجلة الدراسات العليا**، كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين، السودان، مجلد 4 (14)، ص 1-18.

مقدم، عبد الحفيظ سعيد (2011). معايير تقييم البحوث والرسائل الجامعية، **ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الأول حول تجويد الرسائل والأطروحات وتفعيل دورها في التنمية الشاملة**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، اكتوبر: 10-12.

مولوج، كمال؛ مولوج، فريدة (2018). معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية، **المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية**، مجلد 3(3)، ص 668-687.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Harry, K. & Schwrazweller (2008). Dissertation Research: Challenges, Responsibilities and Contributions to Knowledge, **Scientific Arbitration Symposium: Objective Provisions or Self Vision**, Al-Imam Mohammed Ben Saud Al-Islamiyah University, Riyadah.

Hatamleh, H. (2016). Obstacles of Scientific Research With Faculty of University of Jadara From Their Point of View, **Journal of Education and Practice**, Vol.7(33), pp.33-47.

Kovacevic, A., Ivanovic, D., Milasovljveic, B., Konjovic, Z, Surla, D.(2011). Automatic Extraction of Metadata From Scientific Publications for CRIS System Program, **Electronic Library and Information Systems**, Vol.45(4), pp.376-396.

ثالثاً: روابط لمواقع إلكترونية

- موقع الهيئة العامة للإحصاء السعودية www.stats.gov.sa

- موقع جامعة القدس المفتوحة (/http://journals.qou.edu)
- مجلة دراسات العلوم التربوية الصادرة عن الجامعة الأردنية
- https://journals.ju.edu.jo/DirasatEdu/user/register
- مجلة العلوم التربوية بجامعة الملك سعود https://jes.ksu.edu.sa/ar/node/5671

	فقرات الاستبانة	درجة الموافقة		
م	**مشكلات التحكيم الأكاديمي**	كبيرة	متوسطة	قليلة
1	صعوبة التواصل مع محكمين متخصصين في نفس موضوع الدراسة			
2	إعطاء ردود شكلية من قبل بعض المحكمين			
3	بطء الإجراءات الإدارية مما يؤدي إلى تأخر تلقي ردود المحكمين			
4	التناقض بين نتائج التحكيم من محكم إلى محكم آخر			
5	الشعور بتحيز بعض المحكمين ونقد الدراسة بشكل سلبي مبالغ فيه			
6	عدم وجود معايير متفق عليها بين المحكمين بخصوص التحكيم			
7	عدم إطلاع المحكمين على معايير إخراج الرسائل العلمية في الجامعات المختلفة			
8	إهمال بعض المحكمين للرد على الباحث			
9	صعوبة التواصل مع محكمين في جامعات أخرى خارج حدود المملكة			
	دور التحكيم الإلكتروني في حل مشكلات التحكيم الأكاديمي			
1	توفر منصة التحكيم الإلكتروني قائمة بالمحكمين المتخصصين في كافة المجالات في الجامعات والمؤسسات البحثية المختلفة			
2	سهولة التواصل مع المحكمين عبر وسائل الاتصال الالكتروني			
3	الالتزام بفترة زمنية محددة لإنهاء إجراءات التحكيم			
4	وجود معايير دقيقة ومحددة خاصة بالتحكيم الإلكتروني			
5	إطلاع المحكمين على الدراسات الحديثة والتأكد من أصالة موضوع الدراسة			
6	يحقق التحكيم الإلكتروني مبدأ الموضوعية والبعد عن التحيز			
7	وجود نظام محدد لمتابعة سير عملية التحكيم			
8	حل التعارض بين قرارات المحكمين بواسطة خبراء مختصين عبر منصة التحكيم			
9	إمكانية التأكد من التزام الباحث بالقرارات النهائية للجنة التحكيم			
10	التزام كافة المحكمين بإنجاز التقرير الخاص بالتحكيم			
11	توافر حوافز مالية ومعنوية للمحكمين			